العرب
الخميس 2019/12/26
السنة 42 العدد 11568

عقبات أمام تشكيل حكومة وفاق في الجزائر

أزراج عمر
كاتب جزائري

من الناحية الشكلية تمكنت السلطات الجزائرية من إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها وبالأسلوب الذي أرادته وأسفرت عن فوز عبدالمجيد تبون برئاسة البلاد، ولكن شبح عدم توفر الشرعية الكاملة لتلك الانتخابات ما يزال يطارد النظام الجزائري والدليل على ذلك هو تواصل مظاهرات الحراك الشعبي التقليدي كل يوم جمعة، ومظاهرات الطلاب الجزائريين كل يوم ثلاثاء، وكلاهما يتمسك حتى الآن بمطالب الحراك المعروفة وهي الانتقال إلى طور الدولة المدنية، وتغيير بنية النظام برمّتها، ومحاسبة الفاسدين جميعا، ورحيل ما تبقّى من رموز النظام الحاكم وأعوانه المتواجدين حتى الآن في هرم السلطة وعلى رأس مختلف مؤسسات الدولة المركزية وفي الجزائر العميقة.

في ظل هذا الوضع المتوتر يواجه النظام الجزائري مشكلة كبيرة تتمثل في صعوبة تشكيل حكومة جديدة تشارك فيها مختلف أطراف الصراع الدائر في البلاد، أو تعيين حكومة يشكّلها حزب الأغلبية في البرلمان. وأضافت الوفاة المفاجئة لنائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي، الجنرال أحمد قايد صالح، صعوبات أخرى إلى ركام الأزمة القائمة خاصة وأن قايد صالح كان الشخصية المحورية التي كان ينتظر أن تنفذ سيناريو تشكيل الحكومة الجديدة بعد تمكّنه من تمرير الانتخابات الرئاسية التي واجهت معارضة شديدة من الحراك الشعبي، ومن بعض الأحزاب والشخصيات المحسوبة على المعارضة الراديكالية.

> النظام الجزائري المعروف بحنكته في تسيير الأزمات بات يدرك أنَّ معطيات الوضع الراهن لا توفر شروط تشكيل حكومة وطنية تمثيلية أو توافقية تنقل الجزائر من مرحلة الأزمة المعقدة بمختلف ذيولها، إلى مرحلة الانفراج السياسي الحقيقي

لا شك أن هذه الخلافات العميقة التي يشهدها المشهد السياسي الجزائري ستقف عقبة أمام تشكيل حكومة يرضى عنها ويشارك فيها الجميع في الوقت الراهن، وفي هذا السياق يرى المحللون السياسيون أن الانفراج السياسي في الجزائر مستبعد في المدى المنظور، وذلك بسبب التناقضات التي تعترض سبل التوصل إلى تفاهمات جدية بين الحراك الشعبي، ومعه أحزاب المعارضة، وبين مؤسستي الرئاسة والجيش وذلك لانعدام قيادة منتخبة أو مختارة توافقيا تمثل فسيفساء الحراك الشعبي وأطياف المعارضة الحزبية المتشظية التي تفتقد الترخيص الشعبي لخوض الحوار الجاد مع السلطات لإيجاد حلّ توافقي بموجبه يمكن نزع فتيل الاحتقان تمهيدا لتفكيك بؤر توتّر الأزمة الجزائرية المركبة التي بلغت الذروة منذ انطلاق الحراك الشعبي ضد النظام الجزائري حتى الآن.

إلى جانب ما تقدم فإن وفاة أحمد قايد صالح ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لأنها متغير جديد سيؤثّر لا محالة في المشهد السياسي العام، وقد يفرض هذا العامل على مؤسسة الجيش تأجيل تفعيل أيّ شكل من أشكال الحوار لفترة زمنية قصد إعادة ترتيب وضعها الداخلي، وقد تستغرق هذه الفترة وقتا يصعب تحديد مدته.

وفي هذا الشأن هناك تسريبات من مصادر موثوقة فيها تشير إلى وجود خلافات لا يستهان بها بين أوساط قيادة الجيش بخصوص تحديد الطرف الشرعي الذي يمكن التحاور معه في الوقت الذي بدأ الحراك الشعبي يترجم فسيفساءه في صورة انقسامات حادة على مستوى المبادئ والمطالب المرفوعة، وفي الموقف من شرعية نتائج الانتخابات وينتظر أن تخلق هذه الانقسامات أقطابا متناحرة متعددة قد تفضي بدورها إلى تعقيدات إضافية تفاقم الوضع السياسي الجزائري بشكل درامي، وتعطل مشروع الحوار الذي تلوّح به السلطات الجزائرية.

أما التعيينات الأخيرة القليلة التي نفذها الرئيس عبدالمجيد تبون سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى الجيش فإنها لا تمثل أيّ نزوع نحو تغيير حقيقي بل ينظر إليها على أنها حركة شكلية مؤقتة خاصة وأن صيغة منصب الوزير الأول بالنيابة أو رئيس أركان الجيش الشعبي بالنيابة، فضلا عن إسقاط منصب نائب وزير الدفاع، تدل دلالة واضحة على أن مؤسسة الرئاسة تفضل تأجيل التعيينات الشاملة والدائمة، ويفهم من هذا أيضا أن تبون وقيادة الجيش يريدان استخدام تأجيل تشكيل الحكومة كطعم يسيل اللعاب لاستقطاب عناصر من الحراك الشعبي وأحزاب المعارضة الراديكالية إلى الحوار الذي يعني التهدئة وإنهاء المظاهرات.

في هذا الخصوص يلاحظ أنّ النظام الجزائري المعروف بحنكته في تسيير الأزمات بات يدرك أنّ معطيات الوضع الراهن لا توفر شروط تشكيل حكومة وطنية تمثيلية أو توافقية تنقل الجزائر من مرحلة الأزمة المعقدة بمختلف ذيولها، إلى مرحلة الانفراج السياسي الحقيقي.

لاشك أن أحزاب الموالاة وفي مقدمتها حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي تريد المضيّ سريعا في تشكيل حكومة جديدة تحلّ محلّ حكومة تصريف الأعمال، وقد عرضت جميعا ومسبقا خدماتها على النظام الجزائري. كما أنّ حزب طلائع الأحرار المصنف كحزب معارض قد صرحت قيادته مؤخرا بأنها لم تتلق من النظام الجزائري حتى الآن أيّ دعوة للمشاركة في الحكومة الأمر الذي يفهم من تصريح أحد قادته خلال هذا الأسبوع، والذي قال إنّ "تشكيل الحكومة خطوة إيجابية"، بأنه على استعداد ضمني للقبول بالمشاركة.

ويفسر المراقبون السياسيون هذا التوجه لحزب طلائع الأحرار بأنه قفزة في ظلام يأس هذا الحزب من السلوك السلبي لأحزاب المعارضة التي لم تشكل تحالفا معه أثناء الانتخابات الرئاسية لدعم مرشحه علي بن فليس من جهة، ويرون أيضا أنه محاولة من قيادة حزب طلائع الحريات للتموقع على نحو يضمن استمراره في الحياة السياسية الجزائرية والتعويض النفسي والتكتيكي عن الخسارة المدوية التي مني بها بن فليس في تلك الانتخابات من جهة أخرى.

وفي الحقيقة فإن أطروحة تشكيل الرئيس تبون لحكومة جديدة ما تزال مجرد تفكير رغبي خاصة وأن حزب حركة مجتمع السلم الإسلامي قد حسم موقفه برفض المشاركة في مثل هذه الحكومة قبل إجراء الانتخابات التشريعية (البرلمانية) ولكنّ أحزابا إسلامية وأخرى محسوبة على الاتجاه العلماني تراوح بين الترحيب البراغماتي المشروط بمقترحات الرئيس تبون، وبين تفضيل إعطاء الأسبقية لحلّ البرلمان ثم انتخابه من جديد، وتعديل الدستور وقوانين الانتخابات، وفتح أبواب الحوار الشامل مع أطياف المعارضة لتهيئة المناخ الذي تفترض هذه الأحزاب أنه سيوفر أرضية مشتركة يتأسّس عليها انفراج سياسيّ جدي يمكن أن يخلق المناخ الملائم لتشكيل حكومة وفاق وطني.

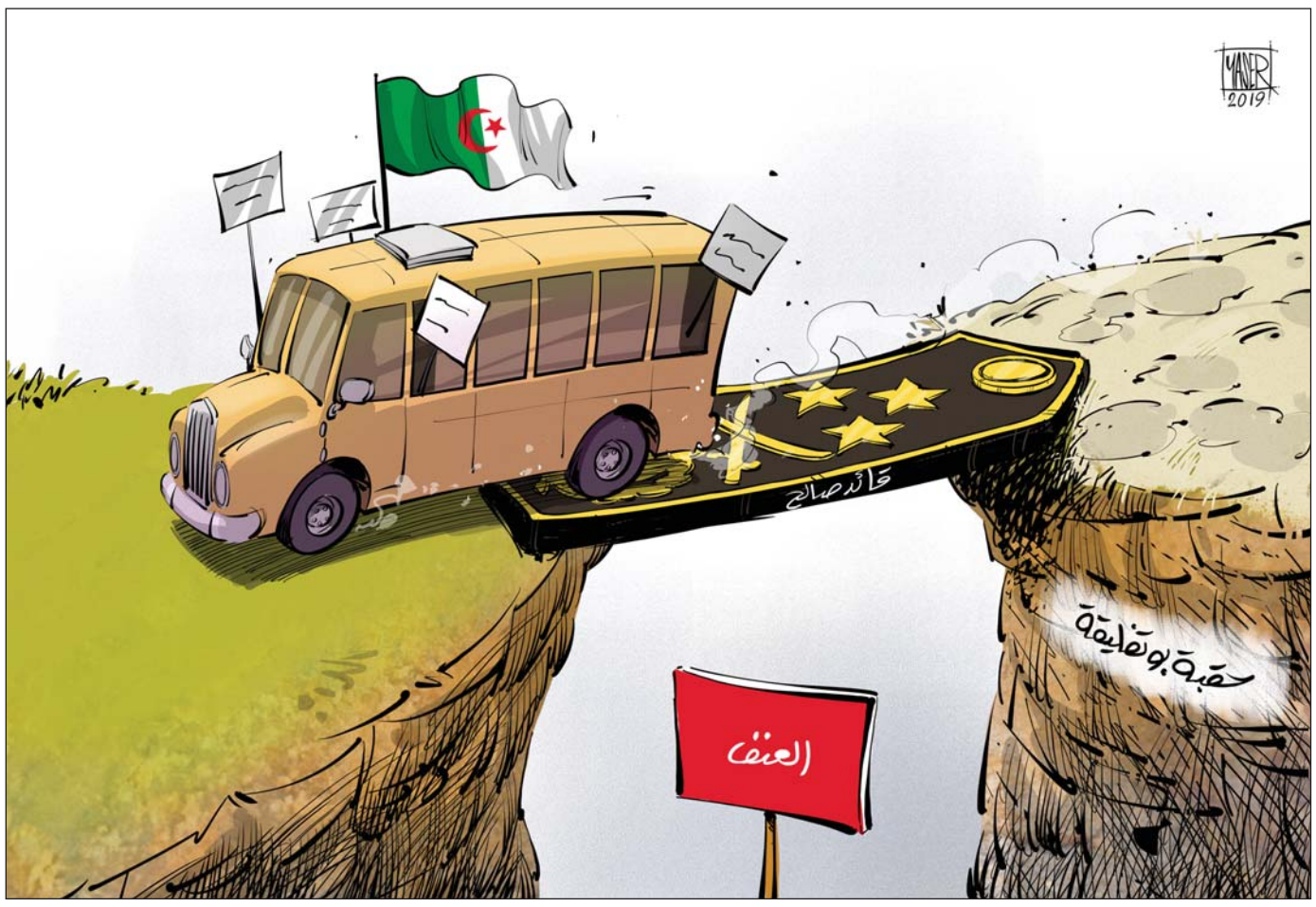

وفاة رجل الجزائر القوي وما بعدها

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

في لحظة فارقة، من تاريخ الجزائر السياسي، غيّب الموت الحق، الرجل الذي صنع اللحظة نفسها، بعد أربعة أيام من تسلمه وسام الاستحقاق، وكان وساماً يرمز إلى تحالف لا تنفصم عُراه، بين رئاسة الجمهورية والمؤسسة العسكرية. انطوت حياة الفريق أحمد قايد صالح، بنفس راضية عمّا أنجز، مستأنساً برضا قطاعٍ شعبي عريض، عن الحل الوسط، وهو ألاّ تسقط الدولة وتعمّ الفوضى، وفي الوقت نفسه ألاّ يذهب هدير الشعب سُدى. وكان رأس المؤسسة العسكرية الراحل قد جعل السؤال الأهم حول مصير النظام السياسي أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة إلى الجزء الأكثر تشدداً من حراك الشارع: كيف سيصبح بالإمكان، أبدع مما كان؟

في الوقت نفسه، لا يختلف اثنان، على أن ما حققه أحمد قايد صالح، ومن ورائه مؤسسة العسكر التي ظلت متماسكة بعد تنقيح بنيتها وتخليصها من عناصر معيقة تُعدّ حُججاً عليها فاقعة؛ يعتبر عملاً إعجازياً، فيه من العناصر القيمية ما لا يصح إنكاره: ضبط النفس وعدم الانزلاق إلى العنف وقمع الشارع بالنيران أو حتى بالهراوات، مثلما كانت ترغب العصبية الموصولة برئيس الجمهورية السابق، وما تسمّى الآن "العصابة". خيار الجيش تحويل وجهة الهراوة إلى ظهور وأكتاف الذين استثاروا الشارع، بعد أن أفسدوا الحياة السياسية واعتصروا البلاد، دون أن تتزيّى الهراوة باللباس العسكري، والحرص على أن تكون من تحت عباءات القضاء. وفوق ذلك، حرص المؤسسة العسكرية، على التزام المحددات الدستورية في كل تدابير السيرورة، وضماناً للاستجابة للحد الأدنى مما يمكن الاستجابة إليه من مطالب الشارع!

اختتم أحمد قايد صالح، بموته، فصلاً جديداً من تاريخ الجزائر الحديث، بعد أن أحسن هندسته، دون أيّ تغيير في الخط العام – التاريخي هو الآخر – من طبائع الحكم ومعادلاته. فمن سابع المستحيلات أن يتاح لمجموعات غامضة أو معلومة، من خارج مشروعية ثورة نوفمبر 1954 أخذ البلاد إلى مسارات مختلفة عن تقاليد السياسة الجزائرية في القارة والإقليم. والسؤال الصعب، الذي سيواجهه الجزء المتشدد في الشارع، كيف يمكن العبور إلى برّ الأمان، دون أن تبادر المؤسسة العسكرية إلى تخليص النظام السياسي من عيوبه، طالما أن المشكلة ليست في خصائص الدولة، وإنما في من تسلقوا إلى مراكز الحكم المؤثرة وضلّوا السبيل!

لم يكن أمراً هيناً، نقل الجزائر من عهد رجل من زمن نضالات الاستقلال، شاخ وشاخت معه رؤيته وإرادته "الثورية" إلى عهد رجل آخر، من رجال الدولة المستقلة وتجاربها المثيرة، ممن لم يضلوا السبيل. فالمسافة كبيرة بين من كان يأنس لإرثه التاريخي، ويرتضي لنفسه جماعة تحيط به وتحكم باسمه وتفعل ما تشاء، وآخر لا يأنس في نفسه سوى القدرة على مواجهة التحديات، وليست له جماعة تحيط به أو يمكن أن تحكم باسمه.

في مرحلة الدفع إلى تلك السيرورة، ظل قايد صالح، ثابتاً في وجه من يحاولون جعل انتمائه للعسكر وترؤسه لقيادة أركان الجيش، حجة عليه. قيل إنه محسوب على النظام، وإنه خيار بوتفليقة، وعلت أصوات الحناجر مطالبة برفع يده عن مجرى السياسة، ولم يتوقف أحد أمام سؤال بديهي، وهو إن لم يكن رئيس المؤسسة العسكرية الحامية للبلاد، معنياً بالسياسة، وفي حال أن يكون الساسة المدنيون مذمومين؛ فمن ذا الذي يمكنه أن يحسم وأن يجد نفسه مضطراً أو صاحب حق، لأن يضع يده علناً على مجرى السياسة؟

قيل عنه إنه الحاكم الفعلي في البلاد، وهذه هي الحقيقة التي ارتسمت بعد إطاحة بوتفليقة. فهل كان في وسعه أن يكون حاكماً شكلياً بعد إزاحة الحاكم الفعلي ومجموعته؟

وقيل إنه هو الذي دفع الأمور في اتجاه عبدالمجيد تبون لترؤس الجمهورية. لكن الرجل قدّم للشارع خارطة طريق، وفتح المجال للإرادة الشعبية، ولم يكن لدى الذين قاطعوا أيّ بدائل إجرائية، سوى المطالبة غير العملية، بمجلس تأسيسي، في سياق لا يضمن تماسك الدولة والحفاظ على هويتها ومسارها التاريخي، وتضييق هوامش النعرات الجهوية. فعندما تتردى السياسة في أيّ بلد، تطفو النعرات وتتربص العصبيات الموهومة ببعضها البعض. ففي السنوات الأخيرة، سادت في الجزائر فكرة وجود منظمات جهوية سرية، من بينها تلك التي أطلق عليها الإعلام اسم "جماعة عنابة" في محاولة لاستهداف قادة الجيش بعد تخليصه من ضباط فاسدين، وبعضهم كان ضالعاً في محاولات إدخال أطنان من المخدرات المدمرة إلى البلاد عن طريق ميناء وهران.

ودارت مفردات مثل هذه النعرات، في حيز الفراغ السياسي وتفشّي الفساد، لكنها لم تقم على منطق، لأن قايد صالح، المنتمي للشرق الجزائري، ظل حتى الأيام الأخيرة من حكم بوتفليقة أو الحكم باسمه، من أقرب الرجال إلى رئيس الجمهورية المنتمي إلى منطقة تلمسان في الغرب الجزائري. بل إن تبون نفسه، الذي قيل إنه خيار رئيس الأركان ينتمي إلى عمق الغرب، ومنطقة المشرية تحديداً، وهي أبعد ما تكون عن الشرق الذي اتهم قايد صالح بالانحياز له. فكل تلك تُرّهات وليست ذات صلة بمصادفات وقعت، ومن بينها أن معظم الضباط الضالعين في محاولة إدخال وترويج السموم التي جرت في مايو 2018 وجرى إقصاؤهم كانوا من الغرب. وعندما جرى تصعيد اللواء سعيد شنقريحة لمنصب قائد القوات البرية، وهو المنصب الذي يضع من يشغله على باب تسلم رئاسة الأركان، لم يكن ذلك بشفاعة شرق أو غرب. لكن الرجل، محسوب في مناخ النميمة على "جماعة عنابة" وهو من منطقة بسكرة الأقرب إلى الوسط مع ميل طفيف إلى الشرق، وعلى حافة الصحراء.

> السؤال الذي سيواجهه الجزء المتشدد في الشارع، كيف يمكن العبور إلى برّ الأمان، دون أن تبادر المؤسسة العسكرية إلى تخليص النظام السياسي من عيوبه، طالما أن المشكلة ليست في خصائص الدولة، وإنما في من تسلقوا إلى مراكز الحكم وضلّوا السبيل

وبعد وفاة الفريق قايد صالح، جرى تعيينه رئيساً للأركان بصيغة تتفق مع التراتبية وذات منحى انتقالي بحت، رُوعي فيه التاريخ العسكري للرجل باعتباره من ذوي المآثر العسكرية في مواجهة الإرهاب، ومشاركاً مع القوات الجزائرية في مصر في فترة الحرب.

سعيد شنقريحة، ربما يكون لديه عائق على صعيد السياسة التي أضمرها الرئيس تبون حيال المغرب. ففي العام 2017 ظهر شنقريحة في أحد مخيمات اللاجئين الصحراويين الموالين لجبهة البوليساريو، وكان يتحدث ممتدحاً تلك الجبهة، ما استثار موجة احتجاج مغربية. ومن تداعيات ذلك أن المصالح الأمنية الجزائرية اتهمت نظيرتها المغربية بدس شعارات في الحراك الشعبي، تركز سلباً على شنقريحة، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الجيش الجزائري، يفصل بين مطالب الشارع، ومواويل بعض الأصوات في الحراك.

وبغياب قايد صالح، ربما تدخل الجزائر، خلال الشهور المقبلة، مرحلة تختلط فيها العوامل الصعبة والإيجابية التي تخفف الاحتقان. فالتظاهرات ستشهد بتأثير وفاة رئيس الأركان، رجحان الجزء المتفهم لخارطة الطريق التي أوصلت تبون إلى الرئاسة، وتراجع الذين قاطعوا الانتخابات الرئاسية. فهؤلاء، الأخيرون، لم يقاطعوا لأنهم لا يريدون انتخابات رئاسية، وإنما لأنهم كانوا يطمحون إلى ما لا يمكن تلبيته، وهو تفكيك مفاصل الدولة وإعادة البناء من جديد. فالدول لا يصح تفكيكها، لأن ما يصح وما هو واجب ينحصر في شأن الحكومات ومناهج عملها وليس في شأن الدول. لذا كان أهم ما جاء في تصريحات تبون أمام قايد صالح، في يوم تنصيبه كرئيس للجمهورية، هو دعوته إلى ما سمّاه "أخلقة" السياسة، أي إضفاء الطابع الوطني والدستوري والأخلاقي على ممارستها. وبحكم أن للآلام جمالها – حسب تعبير فرنسي – ربما تكون وفاة الرجل القويّ، وكون الرجل الذي حل في موقع قايد صالح مدينا لرئيس الجمهورية بقرار تكليفه رغم تلقائيته التراتبية؛ يسهلان على رئيس الجمهورية "الأخلقة" التي يطمح إليها، لاسيما وأنه قبل وفاة قايد صالح كان يستشعر الصعوبة في كلتا المسألتين، تشكيل الحكومة، ثم آليات تسييرها في ظروف لا تزال صعبة!